العدد (1647) السنة السابعة - الخميس (5) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

زواج البنت القاصر خارج المحكمة

نصوص قانونية ملتبسة ومشكلات اجتماعية عميقة

تحقيق / سها الشيخلي

تصوير /سعد الله الخالدي

ابدت سميرة حيرتها وحزنها معا وهي تروي لنا حكايتها المأساوية، فقد تزوجت وعمرها لم يتعد الربيع الخامس عشر، من قريب لها خارج المحكمة لدى (السيد) وكان يكبرها بخمسين عاما. انجبت منه طفلين، وحين استشهد زوجها في حادث تفجير ارهابي في منطقة الكاظمية التجأت سعاد الى المحاكم للمطالبة بحقوقها، فكانت صدمتها قوية، حين اكتشفت ان عقد زواجها غير مسجل في المحكمة الشرعية وان ابناء زوجها رفضوا الاعتراف بزواج (السيد) لانه كان خارج المحكمة أولا ولانها كانت قاصرا ثانيا.

اخطاء.. تقود الى اخطاء

قصة سميرة ليست قضية فردية بل هي ظاهرة القت وتلقي بظلالها السلبية على واقع حياتنا الاجتماعية. تقول سميرة مواصلة حكايتها:

– في البداية لم اوافق على الارتباط حيث كنت ما ازال في المرحلة المتوسطة، الا ان الرجل الذي تقدم لخطبتي اثار جشع والدتي باستعراضه الاموال والعقارات التي يملكها امامها. لقد فقدت والدي في الحرب العراقية الايرانية ولم ازل صغيرة، وبعد ان بلغت الخامسة عشرة من العمر، اجبرتني والدتي على الزواج من رجل يكبرني بنصف قرن من السنوات، وكان متزوجا وله خمسة ابناء ثلاثة منهم متزوجون، وقد وافقت والدتي على ان يكون زواجنا سريا خوفا من ابنائه. وجاء برجل الدين (السيد) الذي قام بعقد الزواج وانتقلت الى دار بعيدة عن داره، وخلال العام الاول انجبت منه طفلا، وفي العام التالي انجبت الطفل الثاني وكان ان توفي زوجي ولم يكمل طفلي الثاني سنته الاولى، واكتشفت بعد وفاته انه لم يسجل عقد زواجنا في المحكمة مما جعلني افقد كل حقوقي كزوجة، وعندما ذهبت الى ابنه الكبير بوثيقة الزواج التي تربطني بوالده، رماها بوجهي قائلا:

– ان هذه الوثيقة مزورة، وانني ابرزها الان من اجل الحصول على ميراث للاطفال الذين لا علاقة لوالده بهم. ولجأت الى القضاء، ليس طمعا في الميراث، بل من اجل اثبات صحة ابوته لطفليّ من جهة ومن جهة اخرى استرداد كرامتي المهدورة، فقد وقع علي الحيف من عدة جهات. الا ان الأهم من كل ذلك هو تسجيل عقد زواجي. وفي سوح المحاكم برزت مشكلة زواجي منه خارج المحكمة اولا وعقد زواجي وانا فتاة قاصر. لذا فانا ضحية جهل والدتي من جهة بتزويجي اياه وانا فتاة قاصر وجشعها كونه كان ميسور الحال.. ولكن ما مصير الطفلين؟ وهل سينصفني القانون مع علمي ان القانون لا يحمي المغفلين.. وتمسح سميرة دموعها وهي تؤكد انها كانت وما تزال بالفعل مغفلة.

ماذا يقول القانون؟

في احدى المحاكم التقينا المحامي علي المصلحي وتوجهنا له بالسؤال التالي:

× ما هي تبعات ونتائج زواج البنت القاصر؟

– وفقا لقانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ فانه لا يجوز زواج من لم يكمل الثامنة عشرة من عمره الا بموافقة الولي او المحكمة، وفي حالة عدم وجود (ولي) فان المحكمة هنا هي ولي من لا ولي له، ويجوز للمحكمة ان تأذن في زواج من أتم الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة اذا رات ضرورة لذلك، ورأت ايضا في قابلياته البدنية والعقلية ما يؤهله للزواج. لهذا فان المحاكم دأبت على التأكد من اعمار المتزوجين من خلال ملاحظة هويات الاحوال المدنية عند اجراء عقد الزواج في المحكمة، الا ان هناك من يعمل على التهرب من ذلك بعقد الزواج خارج المحكمة، وهذا بحد ذاته مخالفة قانونية توجب العقاب وفق (المادة التاسعة الفقرة ٢) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة او باحدى هاتين العقوبتين).

× الموضوع لا يتحدد بمشكلة المواطنة سميرة فقط بل بموضوع الزوجة القاصر واذا كان الزوج قاصرا ايضا. فهل تجد ان الزوج الذي لم يكمل الثامنة عشرة من عمره مؤهل لتحمل مسؤولية زوجة وعائلة؟

– بالتاكيد ان النضوج الجسدي والعقلي هما شرطان ضروريان من شروط الزواج، ذلك ان الزواج مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الزوج كونه رب العائلة، فاذا كان غير كامل الاهلية وغير ناضج فكريا ويحتاج الى من يقوده ويوجهه فكيف له ان يتحمل مسؤولية زوجة وعائلة؟ واعتقد ان هذا سيؤدي الى احراج الزوج الصغير وبالتالي ستكثر التدخلات الخارجية سواء من اهله ام اهل زوجته / وبالتالي سينتهي الزواج الى الطلاق، وهذا في رأيي سبب تشديد المحاكم وقانون الاحوال الشخصية بالزواج في عمر الثامنة عشرة من العمر.

ولهذا اغلب القوانين سواء كانت العربية ام الاجنبية ومنها القانون المصري والفرنسي اشترطت ان يكون العمر ليس الثامنة عشرة بل رفعها الى بلوغ كل من الزوج والزوجة ال(٢١) عاما كشرط. و انطلاقا من هذه القاعدة، أرى ان قانون الاحوال الشخصية في هذه المرحلة يحتاج الى التعديل من قبل القنوات التشريعية.

تسجيل عقد الزواج واثباته

وتشير المحامية امل عبد الكريم الى ان المدعية سميرة قد ارتكبت اخطاء عديدة، منها عدم متابعة تسجيل عقد الزواج في المحكمة قبل وفاة زوجها، وموافقتها على ان يكون زواجها سرا مع انها كانت صديقة لبنت زوجها، والمطالبة بالميراث مع العلم ان زواجها كان خارج المحكمة اولا وعدم اهليتها للزواج ثانيا. فقد ورد في قانون الاحوال الشخصية الفصل الرابع المادة العاشرة: وجوب تقديم بيان يتضمن هوية العاقدين وعمرهما، وتحديد العمر هنا ان يكون عمر كلا الزوجين ثمانية عشر عاما، وبما انها لم تكن تبلغ الثامنة عشر من العمر فانها قد خالفت القانون، كما تذكر الفقرة (٥) من الفصل الرابع المادة العاشرة والتي تقول:

– يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة او بغرامة كل رجل عقد زواجه خارج المحكمة، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات اذا عقد خارج المحكمة زواجا اخر مع قيام الزوجية. لذا نجد ان اخطاء سميرة عديدة وفق قانون الاحوال الشخصية العراقي.

البنت القاصر في القانون

القاضي علي النوري يحدثنا عن حقوق كل من البنت والرجل في الزواج القاصر فيقول:

– البنت القاصر من حقها الزواج باي عمر.. وقد كفل القانون ذلك الحق، فمن حق القاضي ان يأذن بزواج كل من البنت وكذلك الرجل من اكمل ١٥ سنة الا ان ذلك يخضع الى مؤشرات عديدة منها الظروف النفسية لكل من المرأة والرجل والظروف الاجتماعية والوعي واكتمال الشخصية، احيانا يكون ابن الريف او ابن البادية اكثر نضجا من ابن المدينة وربما العكس ايضا. اجمالا في الشريعة الاسلامية يدور الامر حول المستوى الاجتماعي للرجل فالبنت بحاجة الى رعاية والى اهلية الرجل الذي سترتبط به، فاذا كانت ناضجة ليس جنسيا فقط بل ذهنيا فهي ستكون زوجة صالحة، وبالعكس هناك من البنات من تبلغ الثلاثين من العمر لكن مستواها الفكري ضعيف فهي لا تصلح ان تكون زوجة صالحة وستتعثر حياتها الزوجية والدليل على ذلك كثرة الطلاق في المحاكم، كذلك اختيار الزوج يجب ان يخضع ليس الى العمر فقط بل ان يمتلك الخلق القويم والنضوج الذهني وما عدا ذلك فان هناك مخاطر عدة في مثل تلك الزيجات، وارى ان النضوج العقلي اهم شرط للارتباط سواء كان للرجل ام للمراة، فالنضوج الجنسي لا يعني شيئا فهناك في البلدان الحارة تنضج الفتاة وعمرها لا يتعدى العشرة اعوام، ولكن اين منها النضوج الذهني، انها بحكم المنطق ما تزال طفلة.

الارتباك التشريعي

قاضي الاحوال الشخصية محمود العنبكي يحدثنا عن فقرات قانون الاحوال الشخصية فيقول:

– كانت الفقرة (١) من المادة السابعة تنص على انه (يشترط في اهلية الزواج العقل والبلوغ) من دون ان تحدد المقصود من (البلوغ)، وهل انه نضوج الشخص (ذكرا ام انثى) من الناحية الفسلجية وصلاحيته للقيام بالواجبات الزوجية، ام المقصود من ذلك اتمام الثامنة عشرة من العمر. جاءت المادة الثامنة بنص يختلف عن النص المتقدم اذ قضت بـ(تكمل اهلية الزواج بتمام الثامنة عشرة)، وبسبب هذا الارتباك التشريعي، وعدم الدقة في الصياغة القانونية، اختلفت الاراء في التفسير وتعددت نتيجة لذلك الاجتهادات فانعكس اثره على احكام المحاكم وذلك بصدور احكام متباينة في هذا الشان، ولتلافي ذلك جاءت المادة الاولى من التعديل متضمنة الغاء الفقرة (١) من المادة السابعة من القانون واحلال فقرة جديدة محلها تجمع حكم الفقرة المذكورة مع حكم المادة الثامنة منه، محققة التوفيق فيما بينهما بعد رفع ما بينهما من تعارض، وذلك بصياغة دقيقة ومركزة تتسم بالبساطة والوضوح ولا يمكن ان يختلف بشانها، وذلك بالنص على (يشترط في اتمام اهلية الزواج العقل واكمال الثامنة عشرة). وبعد ان حدد القانون الزواج وفق الوجه المتقدم راعى الاوضاع الاجتماعية ولا سيما خارج المدن، حيث يكثر الزواج المبكر فاجاز لمن اكمل الخامسة عشرة من العمر الزواج بموافقة وليه (الاب) واذن من القاضي، والاختلاف الرئيسي بين النص القديم والنص الجديد يكمن في العمر، فبينما النص القديم يحدد هذه السن باتمام السادسة عشرة جاء النص الجديد فخفض السن بجعلها ١٥ عاماً، متوخيا من ذلك تقليل حالات الزواج التي تقع خارج المحاكم. لذلك ومن اجل اجراء عقود الزواج بموجب النص الجديد بالنسبة لمن لم يتم الثامنة عشرة من العمر لابد من توافر الشروط التالية:

– ان يكون الشخص (ذكرا ام انثى) قد اكمل الخامسة عشرة من العمر

– ان يتقدم بطلب الزواج الى القاضي

– موافقة وليه الشرعي وهو الاب

– اذن القاضي بعد تثبته من اهليته وقابليته البدنية، على انه اذا امتنع الولي عن الموافقة على الزواج، طلب القاضي ذلك منه خلال مدة محددة له، فاذا لم يعترض او كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار، اذن القاضي بالزواج.

الواقع الزراعي والثروة الحيوانية بحاجة لغرفة إنعاش

انخفاض أعداد الأغنام خلال العقود الثلاثة الماضية بمعدل ٣٠% والماعز ٦٠% والأبقار٥٠% !

احمد عبد الحسن ٤٠ عاما اضطر مؤخرا لبيع أربع من أبقاره وجميع أغنامه والاكتفاء بواحدة فقط لأنه لم يتمكن من تأمين الأعلاف الكافية لمواشيه التي كانت مصدر دخله الوحيد.

يقول احمد، انه لم يشهد شتاءً شحيحا بالأمطار مثل الذي مر بنا في العام السابق، الامطار التي تعد أهم مصدر لإدامة المراعي العراقية بشكل عام ،والأكثر من ذلك كانت بعض دول الجوار وبخاصة الخليجية منها تعتمد في تامين أعلاف مواشيها على العراق، وكانت حركة التصدير جيدة خلال موسم الشتاء وهي تعود بالفائدة على المزارعين الذين بدأوا باستيراد معدات واليات لكبس الأعلاف وتجهيز المتعاملين مع دول الخليج ،أما الآن فما موجود لا يسد نصف الاحتياج المحلي.

تحقيق /حيدر ماجد

ويؤكداحمد خلف، الذي يملك قطيعا كبيرا من المواشي، أن اغلب مربي المواشي يأملون بتحسن المناخ خلال الأشهر القادمة من الشتاء العراقي لهذا العام ،وكاجراء وقتي اضطر البعض إلى بيع نسبة من مواشيه فيما اجبر آخرون على أسلوب تضمين الأرض المزروعة من الفلاحين، أي استئجار أراض مزروعة بمحاصيل البرسيم وعددٍ من المحاصيل الأخرى، وهذا بالتأكيد سيؤثر على انتاج هذه المحاصيل ،وأيضا على أسعارها وأسعار المنتجات الحيوانية التي بدأت بالارتفاع هي الأخرى ،بعكس أسعار المواشي التي بدأت مؤخرا بالانخفاض نتيجة ارتفاع العرض مقابل الطلب لكن أسعارها في الأسواق العراقية اقتربت كثيرا من أسعارها في دول الجوار وهذا ما قلل من نسب تهريبها وبسبب تراجع أعدادها في الآونة الأخيرة بسبب قلة الدعم الحكومي وانحسار مساحات الرعي ،مشيرا إلى أن المهربين في السابق كانوا يستغلون وفرة منتجنا لتهريبه لدول الجوار وعلى اعتبار أن أسعارها في الداخل اقل بكثير من تلك الدول أما الآن فالعملية أصبحت عكسية فالتجارة بدأت تتجه للداخل بسبب ارتفاع الأسعار.

تقارير رسمية

بحسب احد تقارير وزارة الزراعة العراقية فهناك تراجع مستمر في واقع الثروة الحيوانية في العراق، والتي شهدت تدهوراً مستمراً خلال المرحلة السابقة.فقد انخفضت اعداد الأغنام خلال العقود الثلاثة الماضية بمعدل ٣٠٪ والماعز ٦٠٪ والأبقار بنسبة ٥٠٪ ،أما الإنتاج فتراجع أيضا وبمعدلات ضخمة جدا ،حيث كان انتاج اللحوم عام ١٩٧٩ أكثر من ١٣٥ ألف طن سنويا وفي عام ٢٠٠٢ بلغ ٦٥٥ ألف طن وبعد الأحداث تراجع بنسب اكبر من اللحوم الحمر.

إن هذا الانخفاض في اغلبه يعود إلى قلة المراعي وشحة الأعلاف في الشتاء، وذبح عدد كبير من الإناث، إضافة الى انتشار الأمراض التي أدت إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات،فضلاً عن الإجراءات التي قامت بها الدولة المتمثلة في تصفية القطاع العام في الزراعة، وأيضا انخفاض إنتاج البيض والأسماك بسبب تجفيف المسطحات المائية بالنسبة للأهوار في جنوب العراق وانخفاض مناسيب المياه إضافة إلى تلوثها والممارسات الخاطئة التي يستخدمها بعض الصيادين كالسموم والمتفجرات والتي تقتل أعدادا كبيرة من الأسماك، وأيضا عدم التزام الصيادين بمنع الصيد خلال موسم التكاثر، وهناك عوامل أخرى مثل عدم توفر الأعلاف والأدوية وضعف في المتابعة وعدم كفاءة الإدارة بالنسبة لمشاريع الدولة.

الماء والمراعي

احد خبراء كلية الزراعة بجامعة بغداد أوضح أن الثروة الحيوانية في العراق تعاني من عدم وجود مراع نظامية وهو ما يحد من الزيادة في حجم الثروة الحيوانية وخصوصا بالنسبة للأغنام والماعز، وقلة مياه الشرب في المناطق الرعوية، والرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل العلفية، كانت متذبذبة من سنة لأخرى، بسبب عدم استخدام هذه المحاصيل ضمن الدورة الزراعية بحيث يكون إجمالي المنتج منها متناسبا مع احتياجات الثروة الحيوانية، ومن الأمور التي تعاني منها الثروة الحيوانية، سوء الإدارة وضعف الخدمات الصحية والإدارية المقدمة، وانتشار الأمراض ونقص في كمية الأدوية واللقاحات والتي أدت إلى انخفاض كبير في أعداد الحيوانات، إذ لوحظ في الآونة الأخيرة حصول فساد كبير خصوصاً للدواجن بسبب انتشار الأمراض،وعدم وجود مراكز بحثية متخصصة لمواكبة التقدم الحاصل في مجال الثروة الحيوانية.

وشدد الخبير على أهمية دخول الاستثمار الخارجي والمحلي هذا القطاع لانتشاله من الإهمال والتخلف الذي أصابه في المرحلة السابقة ،أما المرحلة اللاحقة فلابد للدولة وبمشاركة القطاع الخاص من القيام باستصلاح الأراضي وشق الأنهار والتوسع في التصنيع الزراعي.إضافة إلى الاهتمام بإدارة المياه وإنشاء نظام للتسليف الزراعي وتمويل المشروعات الريفية الصغيرة،وزيادة اهتمام الخطط والبرامج الحكومية بقطاع الثروة الحيوانية، باعتباره احد القطاعات الإنتاجية الرئيسة في العراق، ولدوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص عمل دائمة، وتأمين دخل لأكثر من ٩ ملايين نسمة من سكان الأرياف، غير أن الحصار الاقتصادي على العراق والحرب الأخيرة تسبباً في تناقص الخدمات الفنية والإرشادية الحكومية تجاه الثروة الحيوانية مما انعكس سلباً على المربين، وعلى مدى توافر المنتجات الحيوانية وسلامتها.

تصاعد الاستيراد

الدكتور البيطري احمد الحسني أوضح لـ(المدى) أن واقع الثروة الحيوانية في العراق انهار بنسب كبيرة منذ تسعينيات القرن الماضي وشهد تدني نسب الإنتاج ما انعكس سلبا على تلبية الاستهلاك الداخلي وهذا يعني تنامي الإقبال على الاستيراد بشكل ملفت للنظر.

وبعد أحداث عام ٢٠٠٣ كانت نسب هذا الإنتاج وبحسب الحسني،متفاوتة لكنها كيّفت نفسها مع الواقع الاقتصادي الجديد واستطاعت تخطي جزء كبير من العقبات والنهوض بواقع الإنتاج وخاصة في مجال اللحوم البيض وبيض المائدة ،لكن دخول مرض أنفلونزا الطيور للبلد عاد بقطاع الدواجن إلى نقطة الصفر تقريبا، بسبب سوء التخطيط وتخوف المواطن. الأمر الآخر هو أن المستورد من هذه المنتجات اقل سعرا مما لو تم انتاجه محليا وهذا شجع على الاستيراد وقلل الإنتاج المحلي ،ورغم وجود مساع من قبل الجهات المعنية لدعم المنتجً المحلي ألا أنها ما زالت دون الطموح ،مشيرا إلى أن القطاع الخاص العراقي بدأ ينافس القطاع الحكومي من حيث تامين متطلبات تنمية الثروة الحيوانية. فالسوق العراقية فتحت أمام الكل وأصبح بمقدور التجار المختصين استيراد مواد مختلفة من شتى المناشيء، وهنا أصبح التنافس سيد الموقف والأسعار التي يعتمدها التجار هي اقل بكثير من سعر تجهيز الجهات الرسمية وهي أولا وأخيرا تصب في مصلحة الجميع ، وبخاصة المربين الذين بدأ نشاطهم يعود إلى سابق عهده خاصة في ظل سوق مشجع.

مسؤول في الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية بين من جانبه أن الثروة الحيوانية في تناقص، وقد يكون موضوع الأعلاف أهم أسباب ذلك التناقص.وأضاف في تصريحات إعلامية أن أعلاف الحيوانات والمراعي الطبيعية من الأمور المهمة لتنمية الثروة الحيوانية وتحسينها، استيراد الأعلاف وتوفيرها في الوقت الحاضر أمر مكلف جدا، أما المراعي فقد تقلصت بنسب عالية ولم تعد هناك مساحات كما في السابق تكفي لرعي الحيوانات،وهذا أدى الى ارتفاع أسعار اللحوم المحلية وتفضيل اللحوم المستوردة الأقل سعرا الأمر الذي دعا المربين إلى ترك تربية المواشي وهذه الأسباب أدت إلى تناقص أعداد الثروة الحيوانية من ٩ ملايين إلى مليون ونصف المليون فقط ، ولا يوجد لدينا الآن حلول مناسبة لعلاج الأمر بشكل سريع بسبب عدم وجود برامج وخطط لتوفير الأعلاف واستيرادها أو انتاجها، وندعو الحكومة إلى الانتباه لهذا الأمر والإسراع بتشكيل لجنة مركزية تأخذ على عاتقها مهام رئيسية منها دعم الإنتاج الحيواني للمواشي بكل أصنافها و دعم الأعلاف وتوفيرها.

وأشار مصدر في المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) في تقرير سابق للمركز الى «أن قدرة العراق على توفير الغذاء بصورة ذاتيه قد أضحت معرضة للخطر نتيجة سنوات من الإهمال والجفاف والحرب التي جاءت في آخر المطاف».

ويؤكد المصدر: «ستواجه الزراعة العراقية فترة عصيبة في تلبية المتطلبات الغذائية للبلد خلال المستقبل المنظور وتتطلب سنوات الجفاف الثلاث، وعقود من السياسات الحكومية غير الموائمة التي أضرّت بالمزارعين وتجاهلت البيئة، وتدمير المؤسسة العراقية للبحوث الزراعية خمس سنوات لإصلاح تبعاتها كحد أدنى «.ويقع العراق عند النهايّة الشرقية للهلال الخصيب، وهي منطقة تتسم بتنوع هائل في المحاصيل والمراعي والتي تشكل قرابة ٤٠٪ من المحاصيل الغذائية التي تستهلك في جميع أنحاء العالم، وإن حفظ التنوع هو من الأهمية بمكان ليس بالنسبة للعراق فحسب، بل لكافة برامج تحسين المحاصيل حول العالم.

الدعم الحكومي

ومن خلال عمليات البحث والاستقصاء تكتشف، ان الحكومة المركزية ومن خلال وزارتها المتخصصة قامت بدعم الفلاح من خلال القروض والسلف المالية الممنوحة حيث أكد السيد مهند تركي مسؤول شعبة القروض في المصرف الزراعي في قضاء الصويرة التي تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة واسط قائلا :(منذ منتصف العام السابق بدأنا بتسليم القروض لاعداد كبيرة من الفلاحين أصحاب الأراضي والمواشي، وإن المصرف الزراعي مستمر بتوزيع القروض المالية على المشاريع الزراعية والحيوانية للفلاحين، حيث قسمت هذه القروض إلى نوعين رئيسين الأول وهو الأكبر حاليا هو مشروع شراء الساحبات (الحاصدات الزراعية) والتي يصل مبلغ القرض لها إلى ثلاثين مليون دينار بموجب صك مصدق ويكون وفق الضوابط والشروط القانونية إي بكفالة عدد من الموظفين توزع على خمسة ملايين بذمة كل موظف، وعقار وتكون هذه السلف مدعومة وبدون فوائد،وتسدد على شكل خمسة اقساط سنويا. اما النوع الثاني فيكون لصغار الفلاحين ويتمثل بدعم المحاصيل الزراعية المحمية (المغطاة) وتكون عملية تسديد هذا القرض حسب مبلغ القرض المسحوب من المصرف الزراعي.ويشير تركي الى إن هذه العملية تتم بالتعاون مع وزارة الزراعة التي تقوم بتأييد العقود الزراعية من خلال فروعها المنتشرة في المحافظات والتي تتابع عملية التطوير في كافة المجالات التي تدخل في اختصاص وزارة الزراعة، حيث تم تشكيل لجان مشتركة بين المصرف الزراعي و وزارة الزراعة تقوم بالكشف وبشكل دوري عن تطوير الواقع الزراعي.